

شهادة: من موقع الاشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكي

الصلات الواجبة بين الانتخاب الحر وبين حق التنظيم السياسي في الاستبعاد



صفحة او عمادة.. كان على ان تكون طرفا في تجربة مثيرة نفسا في لجنة الاشراف على الانتخابات في محافظة الفيوم. انه من العسير على الانسان ان يقدر في نطاق حيز محدود من المساحة ان يسرد عمق العملية التي جرت لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكي كما عاشها ومن ثم فلا مفر من القاعة والرفس بكسر من مشاهدة هذه الصورة التي عاشتها مصر لأول مرة في تاريخها السياسي .

كما قد ذهبنا بتفويض مطلق . وكان الرئيس السادات قد اجتمع بأعضاء لجنة المائة وحدد مطلبه في امر واحد انه يريد انتخابات حرة ونظيفة وانه سوف يعزل على الفور كل من يتدخل في العملية الانتخابية . وحتى الاوراق التي حملناها معنا كانت محدودة للغاية: صورة من تقرير لجنة الاشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكي عام ٦٨ وكان حجم المرافقة ما بين الصورة التي جرت عليها انتخابات عام ٦٨ . وكلمات التقرير كفيلا بأن يدعنا الى ان نصرف النظر عن كثير مما جاء في فحوى هذا التقرير .

كان معنا أيضا بعض البنود العامة التي قدمتها الامانة المؤقتة ووافق عليها لجنة المسائة وكان أبرز ما في هذه الوثيقة البنود التسعة التي تنظم تبود الترشيح وجميعها معلق بأسباب الاستبعاد الجنائي على الجرائم ذات الطبيعة المخلة بالشرف أو المال العام الا بندا واحدا يتعلق بالسفخين تحركوا لمساندة الزامرة الاخيرة .



ولو أن لى الخيار فى أن أقدم من
مشاهد هذه الصورة ما أراه جديرا
بالبقاء والاستمرار فلسوف تبقى فى
مقدمة هذه المشاهد شعب هذا الاقليم
الذى استطاع على طول التاريخ أن
يحتفظ بهذه الواحة الجميلة وسط بحر
من رمال الصحراء .

كتلة الجماهير الاعظم

•• تبقى صورة الفلاح المصرى الذى
دائما يمكنه حسه التاريخى وتجاربه
الكثيرة والمختزنة مع السلطة من أن
يدرك - بداية - مسدق النوابا من
زينها ثم يصر بعد ذلك على حقه
اصرارا نجد قرينه فى مصر القديمة
فى ملاح اناسيا النصيح الذى ذهب
الى كل مكان يجار بالاشكوى ويلج على
العدالة حتى استطاع أن ينال حقه .
واعترف بأن كل الخفوات السابقة
التي كنا نتعامل معها على انها حقائق
شبه ثابتة فى المجتمع المصرى قد
اهتزت فى داخلنا اهتزازا عنيفا بفعل
هذه التجربة التي نرضت علينا أن
نكون لاربعين يوما وسط سبيل دافق
لا ينقطع من مطالب الجماهير وشكواها



•• كذب بالفعل ماكاد يرسخ
في اذهاننا - نحن المثقفين أو
اشباههم - من أن الفلاحين المصريين
لا يرون في حقوقهم السياسية
مطلباً ضرورياً يستحق الدفاع
عنه . ان الإصرار والالاحاح
الذي رآيناه في عديد من الصور
اليومية يقطع بأن هؤلاء الفلاحين
- كتلة الجماهير الاعظم - اذا
ما ملات قلوبهم الثقة من صدق
النوايا أو حتى اذا ما أدركوا
بداياتها فانهم الى آخر الشوط
يمضون دفاعاً عن حقهم السياسي
أما الغزلة واللامبالاة فتلك أعراض
مصدرها تدخل السلطة المستمر
من أجل تزييف ارادتهم .

•• ثم هم بعد ذلك كله يحسنون
استخدام هذا الحق ويحسنون
استخدام هذه الحرية .

قادرون على الحراسة

لم يعد يبهر الفلاحين كثيراً «الانندية
والبهوات» المغتربون طول العمر من
قراهم والعائدون اليها في كل موسم
انتخابات لينالوا من خلالها موقفاً
سياسياً داخل التنظيم .

لم يعد يبهرهم الادعاء بجوار السلطة
أو التشنج تحت سطوة الكليات الكبيرة .
والقرار من المواجهة بالصيغ المبهمة
والاطلاق بلا مسئولية . ان ما يهمهم
بالاساس الاول هو المساحة ما بين القول



بقلم

مكرم محمد أحمد

والفعل ! العلاقة بين السلوك اليومي
وذراية اللسان !

« هذه الاسطوانة التي اسمعها كل يوم
هل هي لى ؟ أم لك ؟ أم لكلينسا »
لم تعد تبهرهم حتى الونائف الكبيرة
التي كان يحملها هؤلاء ان القضية
الاساسية بالنسبة لهم الان هي ان
يخضوا داخل انفسهم هم عن من يحسن
تمثيلهم .

ولقد ادركنا من خلال هذه
التجربة حفيمة ثانية هامة وهي
ان كل المخاطر التي كان يمكن
باسمها ان نقبل السسطه
الاستثنائية لجهاز ما او لفرد ما
من اجل حماية ومكتسبات التسعب
هذه المخاوف ليس هناك ما يبررها
فلك لان اصحاب القضية قادرون
بالفعل على حراستها .

في بداية معركة اليوم الانتخابية
كان ثمة قوى اجتماعية في قلب الافليم
ترى ان الفرصة قد وانتها مرة اخرى
وكان الخوف والترتب .. ولسكننا كنا
نبحث في النتائج عن هذه الاسماء
فاذا هي قد سقطت بالفعل بفضل حس
الجماهير ووعيتها .



خلاصة النتائج

وانتى أسوق فى النهاية محصلة التغيير الذى وقع فى محافظة الفيوم فى أول إنتخابات فى مصر لا تسكون السلطة طرأ فيها .

من بين ١٧٧ وحدة أساسية للاتحاد الاشتراكى فى المحافظة تغير منصب الأمين فى ١١١ وحدة .

ومن بين ١٢٠ عضوا يمثلون لجان المراكز تغير ٩٦ عضوا بينما بنى من الوجوه السابقة ٢٤ عضوا .

ومن بين ٤٨ عضوا يمثلون مؤتمر المحافظة لم يكن هناك سوى ١١ عضوا من الاعضاء القدامى الذين استطاعوا الحفاظ على مواقعهم .

من بين ٢٠ عضوا يشكلون لجنة المحافظة تغير ١٨ عضوا بينما استطاع عضوان فقط الاحتفاظ بمقعديهما .

وإذا ما أردنا أن ندرك أكثر عمق الصورة لوجدنا أنه فى عام ٦٨ كان مجموع الفائزين فى كل مستويات التنظيم ٦١٨ . فلاحا هذا العام يرتفع الرقم الى ٨٣٠ . وكان الفائزون من الفئات يمثلون ٧٠٦ أعضاء فإذا بالرقم يهبط هذا العام الى ٥٣٥ عضوا .

ان هذه الأرقام تكشف الى أى حد يجب أن نكون ثقتنا فى قدرة أصحاب القضية على حراسة قضيتهم .

تكشف أيضا عن مدى التغيير الاجتماعى الذى وقع فى مصر وعن عمق هذا التغيير



سلطة اولى واخيرة

اقول الحق أيضا أن أى شهر من أى لون لم يقع على ارادتنا خلال العملية الانتخابية بأكملها ولقد كنا بفعل كلجنة اشراف السلطة الاولى والاخيرة .
فى البداية كنا قد عقدنا اجتماعا مع المسؤولين من الاجهزة الادارية اشترك فيه مسدير المن ومساعده ومأمورو المراكز وكنا نحاول أن ننظم بعض الظروف التى تعطى العملية الانتخابية قدرا من نقسة الجماهير (١٥) وكانت مطالبنا بالفهم كثيرة .
— كنا نريد أن يتم اجراء المسور فى كل قرية .

— كنا نريد أن نقصص عن لجان الانتخاب مدرسى المدارس الابتدائية لصلاتهم المتشابكة فى الريف المصرى .
— وكنا نريد أن تتسلم صناديق الانتخاب لجان من قبل الهيئة المشرفة على الانتخابات بدلا من مأمورى الاقسام كنا نريد أشياء كثيرة وكانوا يرون أننا نجهد أنفسنا أكثر مما يجب وعلق أحد مأمورى المراكز وقد ضاق ذرعا بكل هذه الاحتياطات قائلا « يا اخوان أنكم ترهقون انفسكم أكثر مما يجب وبصراحة ما دامت الحكومة لا تريد أن تتدخل فليقوا أن أحدا لن يتدخل » .
وضحك الجميع فلقد كانت تلك هى الحقيقة . وتتابعت فى رؤانا صور عديدة مما كان يجرى فى انتخابات مصر .. ابتداء من تلك الصورة التى رسمها توفيق الحكيم فى كتابه يوميات نائب فى الأرياف عندها خرج مع جثة



ريم السارقه في الترمه صبنندوق
الانتخابات الذي كان يحوى بالفعل
ارادة الناس . لقد اقلت به السلطة
في المساء بينما زينت صندوقا آخر
لمرشحها الذي تريده .

مشكلة الاستبعاد

.....

كان يخطر في اذهاننا حينما
نحن لجنة اعضاء الاشراف الثلاثة
- ان الاستبعاد من الترشيح
هو اخطر المراحل التي تمر بها
العملية الانتخابية واستخدام
هذا الحق بمعقولية وفي اطار
سيادة القانون هو الذي يمكن
ان يعطى الانتخابات الصورة
اللائقة . نلك ان من حق التنظيم
السياسي ايا كان ان يحدد شروط
عضويته . كما ان الاسراف في
استخدام هذا الحق هو الذي
يمكن ان يعطى الصورة المقابلة
خصوصا وان من يتم استبعادهم
يصبحون بالفعل السنة الشكوى
من تدخل السلطة في العملية
الانتخابية .

وفي تنظيم الاتحاد الاشتراكي المتمد
على جبهة عريضة نسيجها { ملايين عضو
هم جميع الطاقات الاقتصادية والفكرية
لجميع قوى تحالف الشعب العامل . .
تنظيم على هذا الامتداد والشمول وبهذه
الجبهة العريضة ينبغي ان لا يتم الاستبعاد
منه الا في اطار سيادة القانون .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وكانت الظروف قد وضعت تحسبت
عيوننا صورة من انقارير التي تم
الاستبعاد على أساسها عام ٦٨ .
كما ننظر في مظلمة عضو صدر قرار
بوقف عضويته دون أن يدرك السبب
وقادنا البحث الى هذه الكشوف لنجد
أن سبب الاستبعاد « يشاع عنه
تجارة المخدرات وجزر ضبطه » .

وعندما فاجأنا الرجل بأسباب وقف
عضويته انهار في الحجرة وكان واضحا
من ملامح الرجل انه صادق تماما .
كان يحمل وجها طيبا ككل الوجوه
المشرقة التي يحمل بها ربنا . كان
يضرب كما يكفي كالمذموم .. وأرسلنا
نعاود الاستفسار عن الرجل وشكلنا
لجنة استماع تتحرى عن حقيقته في
قرينته .

وإذا بتقارير المباحث الجنائية تؤكد
أن الرجل أبعد ما يكون عن هذا الأمر
وإذا بلجنة الاستماع تعود بعد نصف
يوم من قرينته لتقول أن الرجل لم
يجلس طول حياته على مقهى وأنه لم
يدخن سيجارة وأن الخبر وقع من كل
القرية موقع السرابة والاستفكار
والغضب . واصدنا على الفور قرارا
لم يكن في نطاق سلطتنا برقع وقفه
للاسباب السالفة لذكر .

قادنا هذا الحادث الى أن نفرس
ظروف المستبعدين من الترشيح عام ٦٨
ولشد ما كانت دهشتنا من عدم
معتولية الاسباب التي جرى عليها
الاستبعاد .



استبعاد لحكم بفرامة • جنهيات
فى جنحة ضرب مضى عليها ٧ سنوات
استبعاد بالجملة لمئات الصلوات
بسبب حكم مع الوقت لتبديد فى المال
الخاص وجميعنا بعلم كيف تصدر أحكام
التبديد والحجز على الفلاحين دون حتى
أن يتم اعلانهم لا بالحجز ولا بالحكم
وانها يجرى ذلك كعمل روتينى من أعمال
صرائى القرى الموسمية لتتنظم بهذا
الاجراء أوراقتهم حالات كثيرة مستبعدة

دون حتى أن نجد امامها اى مجرد
سوى مجموعة من النقط .

خطر الصيغ العامة

منذ هذا اليوم اعنا فى اجتماع ضم
مندوبى كل الاجهزة الادارية والمعاونة
لنا اننا لن نأخذ احدا بهذه الكلمات التى
سئمنها « يشعاع » ويظن
« تقول التحريات » و « فى الأغلب »
و « ريبا » وواضحنا بشكل قاطع
اننا لن نحرم احدا من حق الترشيح ما
لم يصدر ضده حكم قضائى فى جريمة
مخللة بالشرف بشرط أن لا يكون تسد
مضى على الحكم المدة القانونية لسرد
الاعتبار .

ولى الحقيقة فلقد لقينا كل معاونة
من كل الاجهزة التى كانت فى خدمة
لجنة الاشراف وبينها اجهزة المعلومات
التي كان دورها ينتصر عند حد لتقديم
المعلومات حول المرشحين أما تقييم
هذه المعلومات والاخذ بها أو رفضها
فلقد كان ذلك مهمة لجنسة الاشراف
وحدها .

كنا قد رفضنا قائمة معلومات .. لان ماورد بها من شكوك كان مجرد صيغ عامة من أمثال « انتهazy - وسهسار انتخابات . وعضو قديم فى حزب قديم » كان يمكن ان نقبل هذه المبررات اذا ما اقترن بها وقائع محددة وثابتة .

وقائع تنطوى على سوء الاستغلال او سوء السلوك ونساذ المقصد ولكن قائمة المعلومات لم تكن تتضمن شيئا من ذلك وعندما رفضنا الامر الى الامانة العامة فى القاهرة ايدت قرارنا .

ولم يكن ذلك الموقف نفسا عن « التسكوك » ولكن باعنه نوع من الاعتقاد بان قوى التغيير فى المجتمع المصرى لابد ان تكسب بالديمقراطية مواقعها ولا بد ان يكون فى تدرتها ان تقضى عن هذه المواقع بالديمقراطية ايضا - ممن يشككون الخطر سواء على مكاسبها الماضية ام مستقبلها ولا بد ايضا من ان يكون فى استطاعتها ان تتخلص من ذلك الذى يوشك ان يكون مرضا مصريا « الاعتمادية » على القرار المسبق والسلطة الاستثنائية . وحق العزل .

ولقد اثبتت النتائج - فى افيوم - ان الجماهير اذكى من حقون البعض وان هذه الاعوام الثمانية عشر لم تضع هباء . وان الجماهير قادرة فى المناخ الديموقراطى على ان تعطى احسن تعبير ممكن لارادتها ومصالحها .

وفى الحقيقة نلقد مكنا ذلك الموقف من ان نعلن كل مرشح تم استبعاده بأسباب استبعاده وأودعنا بالمفصل قائمة المستبعدين فى امانات الانحساد الاشتراكى فى كسل مركز بشرط ان تكون تحت يد القاضى الامين المؤقت حفاظا على اسرار الناس . وبشرط ان



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

يكون لكل مستبعد الحق في أن يعرف أسباب استبعاده وأن يطعن في صحتها إذا كان يرى ذلك .

ومن بين * آلاف مرشح لم يتجاوز عدد المستبعدين ٣٠٠ حالة وكان أغلب هؤلاء * ١٨١ * شخصا قد استبعدوا بسبب الماطلة في سداد ديون بنك التسليف والجمعيات التعاونية أما الآخرون فلقد استبعدوا تنفيذا لبرنامج يتعلق بجرائم تمس انشرف والمال العام وما يهمني أن أشير اليه هو تقارير مديونية بنك التسليف بالنسبة للمماطلين لقد تضاربت هذه التقارير في معلوماتها وفي تحديدها لصفة المماطل ولقد عانت لجنة الاشراف الكثير من جراء تضارب هذه التقارير وتناقضها مع الشهادات التي كان يمكن للمرشحين الحصول عليها من فروع البنك .. حتى أن صفة الماطلة كان يمكن أن تنتفي بين يوم وليلة .

شروط المديونية

وفي الحقيقة فإنه إذا كان هنالك ما يبرر أن تظل الماطلة والمديونية عاملا مانعا من الترشيح للتنظيم السياسي فإنه ينبغي أن يمتنع عن دخول الانتخابات رؤساء مجالس ادارات بنك التسليف في المحافظات ومديرو فروعها حيث أن دخولهم المعركة الانتخابية يتنافى تماما مع كونهم احدى السلطات التي لها بصورة ما حق منع الترشيح فاذا ما أدركنا أن الفرصة تكون في الاغلب محدودة أمام لجسان الاشراف للتحقق من صحة البيانات او على الاقل للتحقق من شمولها لكل من تنطبق عليه صفة الماطلة واذا ما أدركنا أن نسبة

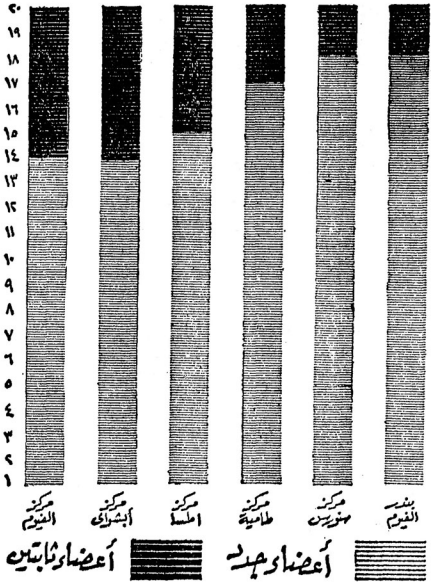
غير قليلة من الطعون التي حقتت حول
مديونيات كبيرة لم ترد ضمن كشوف
المائلين كانت طعوننا صحيحة - إذا
ما أدركنا ذلك لوجب أن نعتبر بنسك
التسليف سلطة حيوية ينبغي أن تنهى
قيادتها من الدخول الى المعركة
الانتخابية ضمانا للحيدة وضمانا لحسن
سير العملية الانتخابية

وفي الحقيقة فان حيدة السلطة
والجهاز الادارى وتحديد الاستبعاد فى
اطار سيادة القانون واعلان المستبعدين
باسباب استبعادهم وكفالة حقوقهم فى
الظعن من خلال تحقيق الطعون وعن طريق
لجان الاستماع . كل ذلك اعطى العملية
الانتخابية ثقة الجماهير .

ولكن هل كان ذلك وحده يكفى ؟
ان المشكلة ليس فقط ان نضمن حيدة
الجهاز الادارى او السلطة ولكن المشكلة
ايضا ان ندور المعركة نظيفة وان نتكافأ
فيها فرص الجميع . القادرون وغير
القادرين . وان نضمن لهذا الامى الذى
يشكل اكثر من ٦٠ فى المائة من القوة
الانتخابية فرصة عدم تزييف صوته .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



مركز المعلومات

مركز البشري

مركز عملاً

مركز تخطيطية

مركز مراقبة

لجنة المعلومات

أعضاء ثابتين



أعضاء حرة



عدد أعضاء لجان انبند ومراكز محافظة الفيوم والرسم البياني يوضح مدى التغيير الذي وقع في هذه اللجان